



خطة التنمية الاقتصادية العنقودية في محافظة القدس

الباحث (أحمد صفري)⁽¹⁾

طالب دكتوراه اقتصاد تنموي في جامعة المنار - تونس

خطة التنمية الاقتصادية العنقودية في محافظة القدس:

الهدف من صياغة نموذج اقتصادي في محافظة القدس يعتمد على إستراتيجيات التنمية الاقتصادية العنقودية، غاية في الأهمية، حيث يمكن الاعتماد عليه في تعزيز القدرة التنافسية لاقتصاد محافظة القدس من أجل تثبيت الوجود الفلسطيني فيها كمدينة دينية وعاصمة للدولة الفلسطينية بما يمكن المقدسيين المواطنين من الصمود والبقاء وعدم الهجرة.

وقد اعتمدت في دراستي هذه على المنهج الكيفي والأسلوبين التحليلي والوصفي، فقد أجريت العديد من المقابلات الفردية المعمقة والمجموعات البؤرية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، كما تم تحليل الفرص والتهديدات التي تواجه القطاعات المختلفة لاقتراح إستراتيجيات وآليات تساهم بإنعاش اقتصاد المدينة. كما ناقشت الدراسة عددًا من الدراسات والأدبيات السابقة، خصوصًا تلك التي اعتمدت على النموذج التطبيقي الماسي (لبورتر) لتعزيز القدرة التنافسية للعواصم والمدن من إيطاليا والولايات المتحدة والهند. كما استخدمت الدراسة نشرات صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

(1) أجريت تحت إشراف البروفسور محمود الجعفري - جامعة القدس، تاريخ 14/4/2020 - القدس المحتلة.

للحصول على بيانات رقمية حول أهم المؤشرات الاقتصادية التي تتعلق بالقطاعات الاقتصادية في محافظة القدس، موضع البحث، ومقارنتها بالمؤشرات الاقتصادية للضفة الغربية «وإسرائيل» اعتماداً على بيانات مركز الإحصاء الإسرائيلي، والتي من خلالها تم تحديد القطاعات الواعدة عند تطبيق نموذج الماسة لبورتر عليها مثل البناء والإسكان، السياحة والحرف اليدوية، التجارة الداخلية، القطاع الصحي، والتعليم، والتي من خلالها تم التعرف على القدرات التنافسية لكل عنقود وتم ربط العناقيد مع بعضها البعض من جهة، وربط القطاعات الاقتصادية المقدسية بمشيلاتها في محافظتي بيت لحم ورام الله.

افترضت الدراسة أنه يمكن تطبيق نموذج بورتر في حالة القدس مع تعديلات بجوانب محددة تراعي خصوصية المدينة، وبينت أن هنالك علاقة سببية بين المتغيرات: توفر مرجعية مهنية لكل عنقود، دعم الحكومة الفلسطينية والقطاع الخاص باعتبارها العوامل الضرورية لنجاح نموذج بورتر في القدس.

تتفق الدراسة مع العديد من الدراسات، خاصة دراسة منظمة التعاون والتجارة الدولية على مستوى كل عنقود من العناقيد والعناقيد الاقتصادية مجتمعة، مما يتطلب العمل لتشكيل مرجعية موحدة ومهنية تتمتع بالمصداقية ومصادق عليها من جهات الاختصاص المختلفة.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أنه ورغم المعوقات المفروضة من الاحتلال، يمكن تحقيق الميزة التنافسية لمدينة القدس وإنعاش اقتصادها والمساهمة بتعزيز وجود المقدسيين فيها.

وبينت أن تطبيق نموذج بورتر التنافسي في مدينة القدس يعبر عن تجربة فريدة ومميزة لها خصوصيتها وتختلف عن تطبيقه في أي عاصمة عالمية أو حتى عربية وإسلامية، ويختلف تطبيقها في الضفة الغربية، وذلك لغياب السلطة التنفيذية بكل مؤسساتها عن مدينة القدس وتحديداً وزارات الاختصاص والمجالس المحلية واتحاد الغرف التجارية، لذلك يتطلب مواءمة إبداعية للنموذج بتشكيل مرجعية من المؤسسات المقدسية وشركات القطاع الخاص لتعوض عن دور الحكومة الغائبة.

إن نجاح تطبيق النموذج في محافظة القدس له أهمية كبيرة، حتى إنه يمكن تعميمه على مختلف محافظات الوطن الفلسطيني لتحقيق الميزة التنافسية للوطن الفلسطيني بشكل يساهم في تثبيت وجود المواطنين في فلسطين.

وأكدت الدراسة على أنه تتوفر فرص تعاون مابين القدس والضفة الغربية، وتحديداً في قطاع السياحة وخاصة في ظل نمو الخدمات الفندقية في بيت لحم، وقطاع النقل في القدس.



أوصت الدراسة بضرورة تطوير عوامل النجاح الضرورية لنموذج بورتريه بمحافظة القدس، وأهمها توفير الكوادر البشرية المتخصصة واستثمار سكان المحافظة بالعمل في القطاعات بديلاً عن العمل في إسرائيل، توفير الأموال للاستثمار في القطاعات المختلفة، خاصة الإسكان والبناء والسياحة.

وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق نموذج بورتريه التنافسي على مختلف القطاعات المقدسية كأداة فعالة لتعزيز الميزة التنافسية لمدينة القدس رغم وجود الاحتلال الإسرائيلي.

وأوصت بضرورة تعزيز عامل المشاركة والتعاون ما بين كل عنصر من العناصر المكونة لكل عنقود من جهة، والتعاون ما بين مختلف العناقد من جهة ثانية، وتوفير مرجعية مهنية لكل عنقود من العناقد ومرجعية مشتركة لمختلف العناقد، وأهمية التعاون والتنسيق ما بينها وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة من الضفة الغربية. وأكدت على أهمية التزام الشركاء من القطاعين العام والخاص والمؤسسات المقدسية بتنفيذ خطة العناقد وفق إطار قانوني وتنظيمي واضح يحقق مصالح وأهداف كل من الشركاء.

وأضأت الدراسة على أهم النتائج الاقتصادية التي يمكن تحقيقها من خلال ربط القطاع الصحي في القدس بالقطاع الصحي الفلسطيني، الذي يعتبر من أهم القنوات التي يمكن أن تسهم في ربط الاقتصاد الفلسطيني ما بين القدس والضفة وغزة.

منهجية البحث:

تركز فكرة تعزيز العناقد الصناعية التي ثبت نجاحها في مناطق عديدة في جميع أنحاء العالم، مثل إيطاليا والولايات المتحدة والهند، من خلال تعزيز مزايا الصناعة والاستفادة من الميزة التنافسية التي تحققها العناقد الصناعية.

ويمكن تعريف العناقد بأنها التكتلات والمجموعات العاملة في مجالات متشابهة ذات الصلة، التي تجتمع وتنجذب في منطقة أو مدينة أو دولة واحدة. تعتمد على مجموعة من النشاطات التي تضمن الكفاءة والفاعلية الفردية لكل عنصر من العناصر المكونة للعنقود وكفاءة وفعالية المجموعة. العوامل الداخلية والخارجية التي تعزز القدرة التنافسية التي يتطلب خلقها واستمراريتها توفر البيئة المناسبة.

وتوفر هيكلية وتركيبية العنقود العناصر اللازمة لتعزيز الميزة التنافسية من الموارد البشرية الماهرة والمدربة، التمويل والدعم المالي، البنية التحتية، والوصول للتكنولوجيا. وتستخدم هيكلية وبرامج العنقود التي تضم (الشركات والجمعيات الصناعية، الحكومة، وكالة التنمية

الاقتصادية، الغرف التجارية، مؤسسات التدريب والتعليم، ممثلي المجتمع المحلي... الخ)، حيث يتم تحديد التهديدات والفرص ومعالجتها على نحو أكثر فعالية ونجاعة من المعالجات والمبادرات الفردية، وتركز مبادرة العنقود على جمع أصحاب المصالح لتطوير الرؤية المشتركة للواقع الحالي للصناعة أو التجارة القائمة وتحديد الوضع التنافسي الحالي والمستقبلي بعد تحديد المعوقات للقدرة التنافسية، والفرص المتاحة لنمو الأعمال التجارية، وتحديد الإجراءات والتدابير على مستوى العنقود بهدف معالجة المعوقات وتحقيق الميزة التنافسية⁽¹⁾، ومن المتوقع أن يسهم تطوير العناقد في القطاعات الاقتصادية المختلفة في محافظة القدس بما يلي:

1. تحديد العناقد الرئيسة الواعدة التي لديها إمكانيات قوية لتوفير: فرص عمل، تنشيط الصادرات، وجذب الاستثمارات.

2. إنشاء مجموعات عمل منظمة عامة وخاصة تساهم بتحديد الفرص والتحديات التي تواجه العنقود.

3. تحديد السياسات الفلسطينية المقدسية التي تساهم في التغلب على المعوقات وتوظيف الفرص المتاحة لتعزيز القدرة التنافسية للعنقود، الذي يعيقه الجانب الإسرائيلي، ويؤكد على الحق بأن يستفيد سكان القدس العربية من مزايا هذا النموذج عندما يتم تطبيقه من وجهة النظر الفلسطينية، وفقاً للحق الفلسطيني الذي لا يمكن لنموذج بورتر تجاهله.

4. تحديد وتطوير رؤية مقدسية وفلسطينية جماعية للعنقود التي من خلالها يتم اشتقاق إستراتيجيات قابلة للتحقيق وتساهم بنمو العنقود والقطاع الاقتصادي.

ويعتمد تحديد القطاعات الاقتصادية الرئيسة في محافظة القدس اعتماداً على أهميتها التاريخية في الاقتصاد المقدسي من حيث مدى مساهمتها في إجمالي الناتج القومي، فرص العمل التي توفرها، الإيرادات المستقبلية وإمكانياتها التنافسية.

وتهدف عملية اختيار العناقد الواعدة من حيث قدرتها على المساهمة في التنمية في محافظة القدس والاستفادة الكبيرة من برامج ومشاريع التنمية بطرق أكثر فاعلية من حيث إمكانيات النمو واستعداد عناصر العنقود للعمل المشترك، ومدى سرعتها في توليد فرص عمل جديدة، ومدى حساسيتها لإغلاق محافظة القدس وانخفاض الطلب على منتجات وخدمات مدينة القدس.

(1) Michael E. Porter: **Clusters, Convergence, and Economic Performance in March 2011** http://www.isc.hbs.edu/pdf/DPS_Clusters_Performance_20110311-.pdf



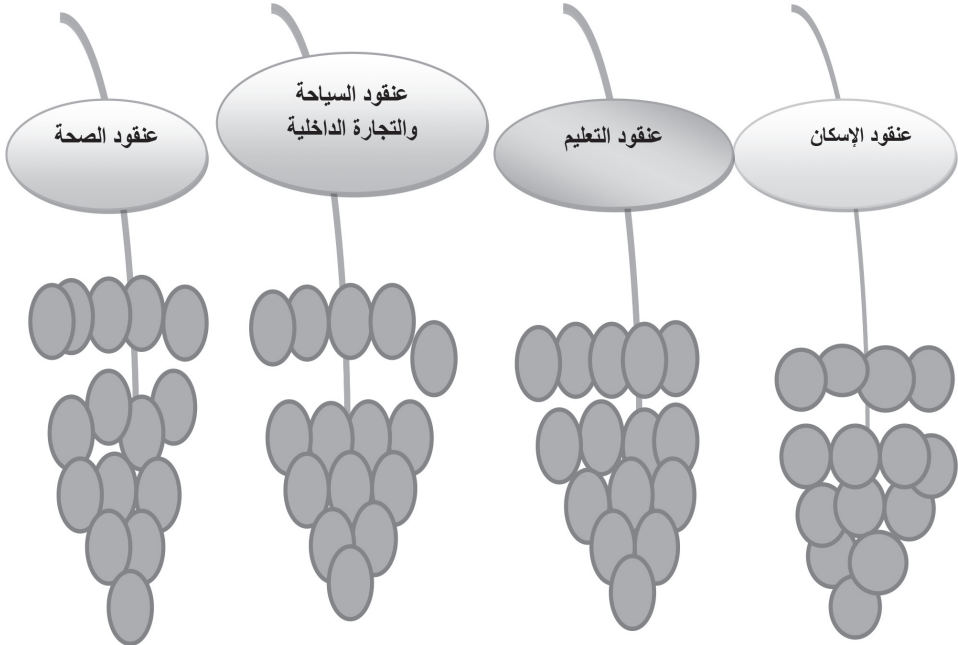
وتم الاعتماد على الأدبيات السابقة المتعلقة بتطبيق العناقيد في مدن ودول عديدة، اعتمد البحث على المقابلات الفردية المعمقة والمجموعات البؤرية لكل قطاع على انفراد والقطاعات مجتمعة، حيث تم عقد لقاءات لكل من قطاعات الإسكان والبناء، والتعليم، والصحة، والسياحة: ومن خلالها تم تحديد التهديدات والفرص المتاحة لكل قطاع من القطاعات المذكورة وتطوير الإستراتيجيات والآليات اعتماداً على نموذج الماسة لبورتر وربطها بالقطاعات المختلفة في المحافظات المجاورة مثل رام الله وبيت لحم.

نجاح نموذج الماسة في محافظة القدس، يساهم بالتنمية الاقتصادية على صعيد المدن والوطن ويخلق تجربة يمكن الاستفادة منها وتعميمها في مدن مختلفة من محافظات الوطن.

تم اختيار القطاعات الاقتصادية التي تتطلب تطبيق نموذج الماسة وتنظيم العناقيد لإنعاشها:

من خلال العنقود يتم تعزيز القدرة التنافسية لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية الأساسية في مدينة القدس، مما يساهم بإنعاش تلك القطاعات وتوفير فرص عمل للسكان المقدسيين، ويساهم بثبيت وجود المقدسيين في المدينة.

مجلس التنمية الفلسطيني عبر العناقيد في القدس



ولكل عنقود إدارة تنفيذية تديره وتزود المجلس التنفيذي للعناقيد بالتطورات والمعلومات للمساهمة في تطور

الخطط الإستراتيجية لجميع العناقيد، التي يصادق عليها المجلس والهيئة المرجعية. التركيبية من أسفل إلى أعلى ومن أعلى إلى أسفل.

يتطلب نجاح العنقود عدة أمور أهمها:

1. استعداد أعضاء العنقود لتشكيل شبكة التعاون والشراكة، التعاون، التحالف، والعمل على مستوى عالٍ.
2. الثقافة الاقتصادية الاجتماعية التي تولد الثقة والاحترام في المكونات الخاصة والعامة للمنظمات.
3. توفر قاعدة قوية للابتكارات مع أبحاث داعمة ونشاطات متطورة.
4. توفر الرأس مال البشري مع قاعدة مهارات قوية.
5. الإرادة السياسية لتشكيل مرجعية تساهم في تنمية مدينة القدس.
6. توفير التمويل الضروري لتنفيذ خطة العنقود.
7. توفير نظام للعنقود يوضح الواجبات والحقوق والأدوار والمهام.
8. الحرص على المصلحة العامة، التي تعزز الثقة وتحمل المسؤولية، وثقافة العمل المشترك.
9. العمل على مأسسة العنقود وإدارته بمهنية عالية لتجنب المخاطر وعوامل الفشل، بسبب:

نتائج وتوصيات الدراسة:

. التوصيات:

توصيات عامة:

1. ضرورة تطبيق نموذج بورتر التنافسي على مختلف القطاعات المقدسية كأداة فعالة لتعزيز الميزة التنافسية لمدينة القدس رغم وجود الاحتلال الإسرائيلي.
2. ضرورة توفير الإرادة عند المستويات العليا من ممثلي القطاعات والوزارات المختلفة لدعم النموذج والسعي لنجاحه كمصلحة فلسطينية عليا في تثبيت الوجود الفلسطيني في مدينة القدس.



3. ضرورة توفير مرجعية مهنية لكل عنقود من العناقيد ومرجعية مشتركة لمختلف العناقيد.

4. ضرورة التعاون والتنسيق ما بين العناقيد في مدينة القدس والقطاعات الاقتصادية المختلفة من الضفة الغربية.

5. توفير الموارد اللازمة وتوجيه الأموال والموارد بالطرق الصحيحة للمساهمة في نجاح نموذج «بورتر».

6. تعزيز عامل المشاركة والتعاون ما بين كل عنصر من العناصر المكونة لكل عنقود من جهة، والتعاون ما بين مختلف العناقيد من جهة ثانية.

7. التزام الشركاء من القطاعين العام والخاص والمؤسسات المقدسية بتنفيذ خطة العناقيد وفق إطار قانوني وتنظيمي واضح يحقق مصالح وأهداف كل من الشركاء.

8. ربط القطاع الصحي في القدس بالقطاع الصحي الفلسطيني الذي يعتبر من أهم القنوات التي يمكن أن تسهم في ربط الاقتصاد الفلسطيني ما بين القدس والضفة وغزة.

v. توصيات متعلقة بعنقود الإسكان:

أولاً: الحكومة:

1. أن تدعم وزارة الإسكان والبناء تأسيس العنقود، وتصادق مع منظمة التحرير على مرجعية مهنية وطنية للعنقود.

2. أن توفر صندوقاً يخصص للاستثمار في البناء، يدعم رخص البناء ويساهم بالتكاليف لتمليك المقدسين الشقق، بدلاً من دفع الغرامات التي تهدر الأموال والموارد المالية.

ثانياً: على مستوى العرض:

• توفير مرجعية وطنية مهنية تتمتع بالثقة لدى مالكي الأراضي ولدى الدول العربية والإسلامية، للمساهمة بحماية الأراضي من التسيب وتوفير التمويل لدعم مشاريع البناء والإسكان.

• ضرورة أن ينسق عنقود الإسكان الجهود مع شركات الإسكان والبناء في محافظات الوطن لتنفيذ مشاريع إسكان في حدود المدينة، مما يساهم بتقليل الفجوة ما بين العرض والطلب على الإسكان.

ثالثاً: العنقود والصناعات المساندة:

أن تقوم إدارة العنقود بإقامة المشاريع والورش الصناعية وشركات مواد البناء في مدينة القدس.

رابعاً: التمويل:

1. تنسق إدارة العنقود الجهود والعلاقات مع الدول العربية والإسلامية لتمويل مشاريع الإسكان في مدينة القدس مما يساهم بتثبيت الوجود الفلسطيني في القدس.
2. إنشاء شركات وساطة لضمان الاستثمار ولتساهم بالمشاركة في المخاطرة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في بناء المساكن والمرافق في مدينة القدس.

خامساً: اتحاد جمعيات الإسكان:

1. الحصول على رخص البناء على الأراضي المنظمة وغير المرخصة (4700 دونم).

8,2,3. توصيات تتعلق بعنقود التعليم:

أولاً: وزارة التربية والتعليم:

1. أن تعمل على تعزيز آفاق التعاون والشراكة مع كل المؤسسات والهيئات الداعمة للقطاع التعليمي لضمان تحقيق التعليم النوعي.
2. تطبيق توصيات الدراسات السابقة المتعلقة بنوعية التعليم في القدس.
3. تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في بناء المدارس والمرافق للتغلب على النقص في الغرف الصفية والمكتبات والمختبرات والملاعب والمساحات.

ثانياً: مديرية التربية والتعليم - القدس الشريف

1. أن تعمل على توحيد إستراتيجيات التعليم وتحقيق الخطة الوطنية للتعليم في القدس، والحفاظ على المنهاج الفلسطيني بديلاً عن المنهاج الإسرائيلي الدخيل.
2. تشكيل مرجعية مهنية موحدة لجميع المظلات التعليمية من أوقاف، مدارس خاصة، وكالة.
3. توفير منح دراسية لطلبة الثانوية العامة عند التحاقهم بالجامعات وربطها بعقود عمل في التعليم متوسطة المدى.



ثالثاً: الجامعات والكليات:

1. بناء برامج تأهيل نوعية ترافق التطورات العالمية.
2. دمج التكنولوجيا في التعليم الجامعي.
3. إتاحة تخصصات تلائم احتياجات سوق العمل المقدسي.
4. إقامة مركز البحث والتطوير ومركز تكنولوجيا المعلومات.

رابعاً: العرض:

1. أن يوفر عنقود التعليم الموازنات للتعليم والاستثمار بشراء مبانٍ قديمة وبناء مدارس جديدة.
2. توفير برنامج تأهيل تربويّ وأكاديمي نوعي للمعلمين.
3. التوجه نحو التخصصية الجزئية للتعليم في القدس لتحسين جودة التعليم وتقليل الفجوة بين أنماط التعليم السائدة في القدس.

خامساً: الطلب على التعليم:

أن يحفز العنقود الطلب على التعليم في مدارس الأوقاف الإسلامية، من خلال تقديم خدمات تعليمية مميزة تساهم بالحد من نسبة التسرب من المدارس وتحسن مستوى التحصيل الأكاديمي.

سادساً: المؤسسات الداعمة:

اعتماد التكاملية وعدم تكرار برامج المؤسسات لبعضها البعض.

الصناعات المرتبطة:

توظيف التكنولوجيا، الوسائل التعليمية، وسائل الإيضاح، والمختبرات في التعليم.

8,2,4. توصيات متعلقة بالعنقود الصحي:

أولاً: الحكومة:

1. تطوير الإستراتيجية الفلسطينية وبلورة رؤية واضحة لإنعاش القطاع الصحي.
2. تعزيز الاستثمار الحكومي والخاص في مجالات وتخصصات نادرة مميزة في القدس.

3. توفير المنح الدراسية في تخصصات نادرة، من خلال العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي تتميز في تخصصات طبية نادرة.
4. تشجيع الطلب المحلي على الخدمات الصحية المقدمة من مشافي القدس، وتخصيص تحويلات بنسبة أكبر بديلاً عن التحويلات للخارج وإلى إسرائيل.
5. الالتزام بتسديد الفواتير المتعلقة بتحويلات وزارة الصحة الفلسطينية بانتظام.

ثانياً: العرض:

1. توحيد المرجعيات وتعزيز التنسيق ما بين المشافي الفلسطينية.
2. أن يعمل العنقود على توفير تخصصات نادرة غير متوفرة في مشافي الضفة تميز مشافي القدس.
3. توفير فرص تدريب وتأهيل وتطوير الكادر الطبي التخصصي خارج فلسطين في تخصصات نادرة ومحددة.
4. تعزيز القوة التفاوضية لإدارات المشافي مع صناديق المرضى الإسرائيلية لتحقيق أسعار أفضل مقابل الخدمات التي تقدمها للمرضى المقدسيين.

ثالثاً: الطلب:

1. أن تلعب المؤسسات المقدسية دوراً أساسياً في الترويج والتسويق للخدمات الصحية المقدسية.
2. أن تعمل المؤسسات القانونية على التغلب على المعوقات الإسرائيلية لزيادة الطلب من مرضى الضفة وقطاع غزة على الخدمات الصحية المقدسية.

رابعاً: المؤسسات الداعمة:

1. توفير إسعاف يتيح خدمات العناية المكثفة أثناء نقل المرضى بديلاً عن خدمات العناية المكثفة التي تقدمها المشافي الإسرائيلية.
2. توفير بعض الفحوصات الطبية المخبرية التي تفرض على وزارة الصحة الفلسطينية تحويل المرضى لخارج الوطن أو إلى إسرائيل.



3. توظيف التكنولوجيا في الجوانب الإدارية والفنية، وإنشاء قاعدة بيانات مشتركة للعنقود الصحي.

8,2,5. توصيات متعلقة بعنقود السياحة:

أولاً: الحكومة الفلسطينية:

1. أن تستثمر الحكومة الفلسطينية وتشجع القطاع الخاص على الاستثمار في السياحة بمدينة القدس.
2. أن ترعى وزارة السياحة الفلسطينية التعاون مابين قطاع السياحة في القدس وقطاع السياحة في بيت لحم.
3. العمل على التنسيق مابين الممثلات الفلسطينية في الدول لتحفيز الطلب على منتجات مدينة القدس.

ثانياً: العرض:

1. أن يعمل العنقود على تطوير المهارات اللغوية الأجنبية ومهارات التسويق لدى العاملين في قطاع السياحة في القدس.
2. إعادة إحياء الحرف اليدوية والصناعات المرتبطة بالسياحة بالتعاون مع محافظ بيت لحم، وبعض الدول العربية والإسلامية مثل الأردن ومصر وتركيا.
3. تطوير القدرات التسويقية لتجار السياحة بالتعاون مع الجامعات الفلسطينية، وخاصة أقسام التسويق.
4. أن يوفر العنقود عروضاً سعرية ومسارات سياحية، ويقدم سلة من السلع والخدمات السياحية.
5. أن يوفر العنقود منتجات سياحية فلسطينية الصنع.

ثالثاً: الطلب:

1. التركيز على السياحة الدينية الوافدة من الدول العربية والإسلامية.
2. التركيز على الطلب المحلي من الضفة الغربية والداخل الفلسطيني.

رابعاً: المؤسسات الداعمة:

1. إقامة مركز تدريبي للحرف اليدوية المرتبطة بالسياحة.
2. توفير موقع إلكتروني متخصص، يروج لمنتجات وخدمات مدينة القدس ويتاح من خلاله التجارة الإلكترونية.

3. تأسيس مركز تسويقي للخدمات السياحية في مدينة القدس .

خامسًا: جامعة القدس:

أن توفر تخصص إرشاد سياحي، يخرج مرشدي سياحة يمتلكون مهارات لغوية، واتصال وتواصل، ليصبحوا قادرين على توجيه السياح باتجاه المحال التجارية والأماكن التاريخية فيها.

8,2,6. توصيات متعلقة بقطاع التجارة الداخلية:

أولًا: الغرفة التجارية:

1. أن تشرف على انتخابات جديدة لإدارتها وللجان التجار المختلفة.
2. أن تكشف التعاون مع اتحاد الغرف التجارية في المحافظات الفلسطينية، لزيادة الطلب على منتجات وخدمات المدينة من الضفة الغربية.
3. أن تكشف التعاون مع الوزارات المختلفة لتخصيص نسبة من المشتريات الحكومية من مدينة القدس .

ثانيًا: العرض:

1. أن يشرف على تدريب وتأهيل أبناء أصحاب المحال في مجالات الإدارة المالية والتسويق.
2. أن يعمل على تطوير أسواق القدس العربية مثل أسواق اللحامين والعطارين.

ثالثًا: الطلب:

أن يمارس دورًا تسويقيًا ترويجيًا فعالاً للمحال التجارية المقدسية.

رابعًا: الجامعات:

أن تشرف جامعة القدس والجامعات الفلسطينية الأخرى على تدريب خريجي الإدارة والتسويق عمليًا في الشركات التجارية المقدسية تمهيدًا لدخولهم في سوق العمل المقدسي.

ثانيًا، الإشراف على إجراء أبحاث تسويقية في القدس لمساعدة التجار على تحقيق إيرادات أفضل.